



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

العالم الافتراضي والثقة به

أ. د. زهير الحسني

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

مقدمة

مصطلح ميتافيرس أو ما يُعرف باللغة الانجليزية بمصطلح Metaverse، هو كلمة تعني ما وراء الكون، وتُستخدم خصيصاً لوصف مفهوم الإصدارات ثلاثية الأبعاد المستقبلية للإنترنت. ويتم الوصول إلى تلك الإصدارات عبر نظارات الواقع المعزز أو الواقع الافتراضي أو منصات الألعاب أو الهواتف الذكية. ومن الجدير بالذكر أنَّ هناك فرقاً بين الواقع المعزز والواقع الافتراضي. حيث إن الواقع المعزز يعتمد على مزيج من الخيال والواقع. فهو يقوم بإدخال عناصر افتراضية بجانب ما نراه حقيقة من حولنا. وبالتالي، فإننا نحصل على واقع جديد مؤلف من المكونات الفعلية التي نستطيع لمسها بأيدينا، بالإضافة إلى مكونات افتراضية نستطيع إدراك وجودها ولكن لا نقدر على لمسها بأيدينا. ومن أشهر تطبيقات الواقع المعزز فلاتر تطبيقات التواصل الاجتماعي عبر الهواتف الذكية. أمَّا الواقع الافتراضي، فهو عالم خيالي غير واقعي بل هو محاكاة يتم إنشاؤها لعالم بديل، غير واقعي أو فعلي، ويتم الوصول للواقع الافتراضي عن طريق نظارات خاصة أو سماعات للرأس أو قفازات متخصصة. ويُستخدم الواقع الافتراضي بشكل كبير في ألعاب الفيديو وفي الأفلام ثلاثية الأبعاد فسوف نتحكم في الأشياء باستخدام تقنية الواقع الافتراضي المعزز (AR)، ونستكشف عوالم الواقع الافتراضي (VR)، ونمزج بين ما هو حقيقي وما هو رقمي بطرق لا نستطيع تخيلها حالياً. لكن ما تأثير ذلك على بيئة العمل؟ لقد بدأنا بالفعل في الانتقال بعيداً عن دوام العمل التقليدي الذي يبدأ في التاسعة صباحاً وينتهي في الخامسة مساءً، كما بدأنا ندير ظهورنا لأماكن العمل التقليدية المحصورة داخل مكاتب. يرجع الفضل في ذلك إلى عامين من الإغلاقات بسبب وباء كوفيد، وولعنا الجديد بالاجتماعات الافتراضية - أو على الأقل تقبلنا لها.

لا يخلو افتراض تناقض بين العالمين الواقعي والافتراضي كتناقض بين عالم حقيقي وعالم مصاد من فرضية أنّ الشيء يحمل نقيضه على أساس نظرية التناقض الهيجلي.

هل يوجد تناقض بين الواقع والميتافيرس؟

أصبح مصطلح ميتافيرس منتشرًا في الآونة الأخيرة بعد أن قامت بعض شركات التكنولوجيا الكبرى مثل فيسبوك بتصريحات إعلامية بأن هدفها جعل عالم ميتافيرس الافتراضي مكاناً ومساحة متاحة ومستخدمة من قبل الجميع، لممارسة العمل والدراسة والتسوق واللعب عبر شبكات الإنترنت. كما قامت شركة فيسبوك بإطلاق تسمية ميتا على شركتها الأم. ومستقبلاً وفي غضون الـ20 أو الـ30 عاماً المقبلة، قد يصبح الخيال هو الواقع الجديد. وقد نجد أنفسنا نذهب إلى العمل عبر نظارات الواقع الافتراضي من خلال عالم ميتافيرس الخيالي بدلاً من قيادة السيارة فعلياً للوصول إلى مكان العمل، ومن ثم مقابلة الزملاء وحضور الاجتماعات وقضاء اليوم في عالم ميتافيرس وتنفيذ المهام اليومية المكلفين بها، بينما نحن فعلياً لم نغادر منزلنا وقد نجد أنفسنا أيضاً ندخل إلى متجر تجاري افتراضي بنفس الكيفية ونكون قادرين على التجول في أنحائه ورؤية المنتجات المختلفة واختيار المناسب منها وإتمام الشراء ثم القيام بطلب توصيلها إلى المنزل عبر روبوتات توصيل أو درونز. ولقد بدأ بعض المستثمرين فعلياً في إنفاق ملايين الدولارات لشراء أراضٍ وعقارات افتراضية ومنها شركة ريبابليك ريلم الأمريكية حيث أنفقت نحو 4 ملايين دولار لشراء أرض افتراضية عبر منصة تتيح دخول المشاركين فيها إلى عالم افتراضي للحوارات واللعب. ومن جهة أخرى، حصلت شركة توكنز. كوم الكندية على قطعة أرض تعزم تحويلها إلى وجهة للمتاجر الافتراضية للمجموعات الفاخرة. كما أعلنت دولة باربادوس الكاريبية أنها تعزم إنشاء سفارة لها في عالم ميتافيرس الافتراضي. وتلك الأراضي والعقارات يُمكن البناء عليها أو تأجيرها أو بيعها. ويتوقع بعض الباحثين أن تصبح الملكية الرقمية هي السائدة مستقبلاً بفضل تقنية البلوك تشين للتعاملات الرقمية، والتي توفر نسبة عالية من الأمان والشفافية خلال المعاملات المالية. إنّ العالم حولنا يتغير ويتطور بسرعة كبيرة يوماً بعد يوم، وما كان خيالاً بالأمس أصبح حقيقة اليوم. وما هو خيال اليوم سيصبح حقيقة غداً. ومع تطورات التحول الرقمي وإنشاء المدن الذكية وتبني التقنيات الحديثة والواقع الافتراضي المعزز لا شيء أصبح مستحيلاً.

ميتافيرس: هل يصبح الواقع الافتراضي مقر عملنا في المستقبل؟ عد خمسين عاماً، عندما نعود بالذاكرة إلى وقتنا الحالي، على الأرجح سوف يبدو لنا الإنترنت ثنائي الأبعاد الذي نستخدمه الآن شيئاً بالياً بشكل مثير للضحك. وعلى الأرجح لن نستخدم الإنترنت من خلال شاشة، بل يحتمل أن يكون تفاعلنا معه مختلفاً تماماً عما هو عليه في الوقت الراهن.

الدخول في الميتافيرس

والسؤال المطروح هو هل ستكون الخطوة المنطقية التالية هي العمل داخل ميتافيرس، ذلك العالم الافتراضي الذي يجري التخطيط له حالياً، والذي ستمثلنا فيه توائمنا الافتراضية ثلاثية الأبعاد التي تشبه الشخصيات الكرتونية، وتمشي وتتحدث ويتفاعل بعضها مع بعض؟ هناك مبالغة في الترويج لميتافيرس، لذلك من المهم أن نتذكر أنه شيء غير موجود بعد. وحتى هؤلاء المهتمون بالمفهوم يختلفون فيما بينهم حول ماهيته. هل سيتصل بعض العوامل الافتراضية المختلفة مع بعض بطريقة لا تتم حالياً بين التقنيات المتنافسة؟ هل سنقضي وقتاً داخل تلك العوامل أكثر من الوقت الذي نقضيه في العالم الحقيقي؟ هل سنحتاج إلى قواعد جديدة تماماً تحكم تلك الفضاءات الجديدة؟

أولاً- منصات الميتافيرس. لا توجد إجابات عن أيٍّ من تلك الأسئلة حتى الآن، لكن ذلك لم يمنع الاهتمام الكبير بميتافيرس والمبالغة في الحديث عنه والترويج له، حيث ترى الشركات فيه وسيلة جديدة لتحقيق الربح. وقد رأينا بالفعل شركات تفتح فروعاً لها على منصات ميتافيرس وليدة، من هورايزون وورلدز (Horizon Worlds) التابعة لشركة ميتا، إلى بعض الألعاب الإلكترونية مثل روبلوكس (Roblox) وفورتنايت (Fortnite)، إلى فضاءات أنشئت حديثاً مثل ساندبوكس (Sandbox) وديسنترالاند (Decentraland). كما أن شركة نايكي تبيع حالياً أحذية رياضية افتراضية، ويمتلك مصرف إتش إس بي سي (HSBC) أرضاً داخل منصة ساندبوكس، كما أن شركات كوكاكولا ولوي فويتون (Louis Vuitton) وسوذبيز (Sotheby's) لها وجود داخل منصة ديسنترالاند. وربما جاءت الخطوة الأكثر جرأةً لتحويل ذلك الخيال العلمي إلى تقنية حقيقية في أكتوبر/تشرين الأول عام 2021، عندما أعلنت شركة فيسبوك تغيير اسمها إلى ميتا، وبدأت تستثمر مليارات الدولارات لتحويل نفسها إلى شركة تركز بالأساس على تطوير ميتافيرس وهي رؤية يقودها مؤسس الشركة ورئيسها مارك زاكربيرغ.

لقد أثار هذا الاستثمار الضخم دهشةً واستياءً بين المساهمين، الذين أعرب بعضهم مؤخراً عن قلقهم من أن الشركة تنفق أكثر مما ينبغي على الواقع الافتراضي. كما أن تقريراً لموقع The Verge نُشر في أكتوبر/تشرين الأول الماضي وزعم أنه أُطلع على مذكرة داخلية لشركة ميتا، ذكر أن منصة هورايزون وورلدز التي تمتلكها ميتا تعاني من الكثير من المشكلات الفنية وأنها غير مستخدمة بشكل كبير من قبل موظفي الشركة أنفسهم.

هرمان نارولا، المدير التنفيذي لشركة Improbable المتخصصة في صناعة برمجيات ميتافيرس، ومؤلف كتاب Virtual Society (المجتمع الافتراضي) غير مقتنع برؤية زاكربيرغ. يقول: «ما الذي سيجعلنا نرغب في أن يكون لنا مكتبٌ داخل ميتافيرس يشبه مكتبنا الحقيقي؟.. الغرض الأساس من الفضاءات الإبداعية في العوالم الجديدة هو توسيع نطاق تجاربنا، وليس مجرد استنساخ ما لدينا بالفعل في الواقع الحقيقي.

ثانياً- الرقابة على الميتافيرس: سيكون هناك الكثير من الوظائف في الميتافيرس حيث نحتاج إلى مراقبين للإشراف على هذا العالم الافتراضي. ولكن الرقابة في ميتافيرس مثيرة للجدل، ليس فقط لأنه من الصعب من الناحية التقنية مراقبة شخصيات رقمية (أفاتارز) يحتمل أن تصل أعدادها إلى المليارات، يحاور بعضها بعضاً عبر العالم الافتراضي، ولكن أيضاً بسبب كمية البيانات الهائلة التي ستنتجها تلك الشخصيات. فقد توصلت دراسة أجرتها جامعة ستانفورد إلى أن قضاء 20 دقيقة في العالم الافتراضي أنتج أكثر من مليوني تسجيل فريد لحركة الجسم، وهو ما سيكون بمثابة مصدر جديد وغني من البيانات لشركات ستسعى لاستغلاله. يرى ألكس رايس، المؤسس لشركة Hack-erOne المتخصصة في أمن الإنترنت، أنه يجب التفكير بعناية بالغة في تصميم ميتافيرس قبل أن تُقدّم أي شركة على إطلاق العنان لموظفيها بداخله. يقول رايس: «تخيل شيئاً بريئاً مثل محادثة بين موظفين حول مبرد المياه.. تخيل أن ذلك يحدث في بيئة ميتافيرس تخضع لمراقبة شاملة، فسيكون لذلك بالتأكيد عواقب وخيمة». فقد يُفصل الناس من وظائفهم لأنهم قالوا شيئاً أثناء ما يظنون أنه حوار خاص غير رسمي مع زميل عمل، في حين أن ذلك الحوار أصبح خاضعاً لمراقبة جماعية من قبل الشركة التي يعملون بها». ويرى توم فيسك، محرر نشرة Immersive Wire الإلكترونية المتخصصة في شؤون التكنولوجيا، أنه من السابق لأوانه التفكير في العمل داخل الميتافيرس. يقول فيسك إن مناقشة الميتافيرس لا تزال محفوفة بالصعوبات، وتعريفه لا يزال مبسطاً وقابلاً للجدل... ومما أن

المصطلح نفسه لم يُعرّف جيداً ولا يزال يخضع للمناقشة، من الصعب أن نجزم ما إذا كنا سنعمل من داخل ميتافيرس في المستقبل.

مستقبل الميتافيرس

على الرغم من أنه ليس باستطاعة أحد فهم ما يعنيه الميتافيرس على وجه التحديد، فإن هناك بعض التنبؤات المتفائلة داخل سوق المال فيما يتعلق بقيمته. تتوقع شركة McKinsey للخدمات الاستشارية أن تبلغ قيمته السوقية خمسة تريليونات دولار بحلول عام 2030، في حين أن شركة Gartner المتخصصة في المجال ذاته تتنبأ بأن يقضي ربع سكان العالم ما لا يقل عن ساعة واحدة يومياً داخله بحلول عام 2026. لكن ماثيو بول، كبير المحللين بمؤسسة Canalys للأبحاث، لا يتفق مع تلك التنبؤات، إذ يتوقع أن يتم إغلاق غالبية مشروعات ميتافيرس الحالية بحلول عام 2025.

ويعتقد بول أن على كل شركة أن تقرر ما إذا كان وجودها داخل ميتافيرس ضرورياً، أم أن استخدامها للتكنولوجيا هو هدف في حد ذاته. ويضيف: «ليست جميع الشركات بحاجة إلى نظارات الواقع الافتراضي كي يلقي الموظفون التحية على الشخصيات الرقمية لزملائهم، أو يرون عارضات أزياء افتراضية.. كما لن تحتاج كل الشركات إلى نظارات الواقع الافتراضي لحضور الاجتماعات. صحيح أن الواقع الافتراضي أداة فعالة ومقنعة، لكن المكالمات التي تجرى عبر زووم ومايكروسوفت تيمز توفر بدائل عديمة الاحتكاك تقريباً وربما أقل تعقيداً كذلك.

تيفاني رولف هي رئيسة قسم الإبداع بشركة RGA المتخصصة في مجال إنشاء العلامات التجارية الرقمية. عملت رولف وبعض أعضاء فريقها بالفعل داخل ميتافيرس.

وقد صممت شركتها إستانداً افتراضياً لكرة القدم الأمريكية داخل لعبة فورتنايت لحساب شركة الهواتف العملاقة Verizon خلال فترة تفشي وباء كوفيد، كما تعاونت مع ميتا لبناء فضاء موسيقي على منصة هورايزون وورلدز. تقول رولف: «الأشخاص الذين عادة ما يستخدمون الحواسب الآلية لتصميم الأشياء اضطروا إلى وضع نظارات العالم الافتراضي والعمل مع البتائين داخل ذلك الفضاء». وكلما ظهرت وسائل جديدة للعمل، ظهرت معها اعتبارات جديدة، مثل طول الفترة الزمنية التي

ينبغي أن يرتدي خلالها الموظفون نظارات الواقع الافتراضي. تقول رولف: «كان أعضاء فريقتي على الأرجح يرتدونها على فترات يبلغ طول كل منها ساعتين». يشير وجود أشخاص يعملون بالفعل داخل العوالم الافتراضية إلى أن هناك احتمالاً كبيراً بأن يكون لميتافيرس مستقبل كمكان أو مقر للعمل، لكن الوظائف المتاحة داخله سوف تكون على الأرجح مختلفة تماماً عن تلك الموجودة في الواقع الحقيقي. وأغلب الظن أن أي شخص يأمل الآن في أن يستبدل رحلته اليومية إلى مكان عمله بنظارة واقع افتراضي سوف يتعين عليه الانتظار لسنوات طوال قبل أن يصبح ذلك واقعاً (افتراضياً).

ونعيش حالياً حقبة من الزمن تكتنفها غيوم الشك والتساؤل بشأن النظام العالمي؛ فقد شهدنا مؤخراً تآكل الثقة في المؤسسات الأساسية للدولة وفيما بين شركاء التجارة والاستثمار الدوليين. ونحن غالباً ما نستخدم كلمة الثقة دون أن نلقي لها بالاً. وتوصلت دراسة البروفيسور لويجي دجينغاليس وآخرين إلى تعريف الثقة بأنها رأس المال الاجتماعي، أي إنها تلك المعتقدات والقيم الراسخة والمشاركة التي تساعد مجموعة من البشر على التغلب على مشكلة السلوك الطفيلي في سياق سعيها للقيام بأنشطة اجتماعية عالية القيمة. فقد خلصت الدراسة إلى أنه حيثما تنشأ الثقة وتقوم على أساس متبادل - أي حيثما تنشأ مشاعر الثقة في السياسات والمؤسسات والأنظمة - ستمكن الاقتصادات من تحقيق مزيد من الإنجازات. ولكن عند نضوب مشاعر الثقة، أي عندما يصبح الاعتقاد السائد لدى الناس أن النظام لا يعبر عن قيمهم، ولا يخضع لسيطرتهم، وأنه لم يعد يعمل لصالحهم، سينخفض مستوى أداء الاقتصادات.

إمكانية الثقة بالميتافيرس

هناك ثلاثة محاور لتآكل الثقة بالعالم الافتراضي وهي:

المحور الأول. هو رد الفعل تجاه العوامة أو على وجه التحديد إزاء حالة فقدان الوظائف التي لحقت باقتصادنا العالمي المترابط. فالكثيرون يعتقدون أن العوامة لم تحقق نتائج عادلة، وأنه لا توجد مساءلة كافية للقياديين وأولئك الذين حققوا أكبر المكاسب من ورائها.

المحور الثاني. هو الأزمة المالية العالمية وما أعقبها من تعافٍ بطيء على مدار عقد كامل فأدى إلى تفاقم هذا الاتجاه العام؛ فقد أُلقي باللوم على الحكومات لعجزها عن منع وقوع الأزمة

ثم التسبب في تفاقم الصعوبات بعجزها مرة أخرى عن تصميم استراتيجية للتعافي السريع. فالعقد الماضي بالنسبة للكثيرين ليس إلا دليلاً على أن المؤسسات أصبحت حكرًا للمصالح الخاصة، وأن الفساد أصبح متوطناً، بينما تُركت الطبقة العاملة وحدها لتتحمل العواقب وقد اتجهت مشاعر الغضب العارم نحو المؤسسات المصرفية - وإن المسوح التي أجريت مؤخراً تشير إلى عودة الثقة حالياً في البنوك. وهذا بلا شك نتيجة ما أعقب الأزمة من إصلاحات، الأمر الذي يؤكد أحد الدروس الأساسية المستخلصة، وهو أن إعادة بناء الثقة أمرٌ قابلٌ للتحقيق.

المحور الثالث. هو التكنولوجيا. فهناك إمكانات عظيمة يمكن تحقيقها من صعود نجم إنجازات التحول إلى التشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة والتجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية. ولكنها تتسبب كذلك في تعميق المخاوف بشأن مستقبل العمل واستمرارية مؤسسات الأعمال القائمة وانتشار الإجرام الإلكتروني وتسليح البيانات. وعليه ليس من المستغرب أننا نشهد في الوقت الراهن حالة من فقدان الثقة في كبار عمالقة الإنترنت.

ولعل من أوضح عواقب انهيار الثقة ازدياد الحركات والأحزاب السياسية الشعبوية والتوجهات الحمائية إلى جانب الغضب الذي يجتاح بلداناً كثيرة نتيجة عدم المساواة في الدخل. ولكن هناك توجهاً أعمق جديراً بالاهتمام أي التحول الذي يجعل الناس يضعون ثقتهم في الكيانات المحلية أو الكيانات التي تخدم قضية واحدة حيث يشعر المواطن أن بوسعه استعادة الشعور بالسيطرة. ومن هذه الكيانات منظمات المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية والسياسية، والمجموعات التي تنشأ عبر شبكة الإنترنت. وبينما تتيح اللامركزية الشعور بالانتماء والقدرة على التأثير على المستوى المحلي، فإن هذا التجزؤ له عواقب سلبية أساسية. فكلما زادت الثقة في المستويات المحلية واللامركزية انخفضت صلاحية وسلطة الذين يتمتعون بهذه الثقة في معالجة وحل المشكلات التي تتطلب بطبيعتها جهوداً سلطة مركزية وفي حالات متزايدة سيكون التعاون على المستويين الإقليمي والعالمي، فوجد أن الثقة انخفضت في بعض المؤسسات الأوروبية بسبب مخاوف التجاوزات. وقد تولدت ردود فعل كثيرة في الانتخابات الأخيرة نتيجة مشاعر عدم الرضا والشك في الأجهزة والقواعد التنظيمية فوق القومية. وستعاني أوروبا من مواطن ضعف أخرى طالما ظلت عناصر بنيانها الإقليمي غير مكتملة. وبينما لا يزال هناك المزيد مما ينبغي عمله على مستوى الاتحاد المصرفي وتحقيق الاتساق

بين القواعد التنظيمية والممارسات الوطنية في القطاع المالي، فمن المحتمل ازدياد تآكل الثقة. ولكن على الجانب الإيجابي، فإن تحقيق التقدم نحو زيادة الاندماج يمكن أن يؤدي إلى تجدد الثقة. والأمر الذي تتضح صعوبته هو التعامل مع تخفيض المخاطر - أي التركة التي خلفتها الأزمة وعدم انضباط السياسات - مع بناء عناصر تقاسم المخاطر. وما لم يتحقق هذا التوازن بالشكل الصحيح، فقد يتعذر الحفاظ على الثقة، إذا رأى مواطنو بعض البلدان أنهم من يدفع الثمن وأن الآخرين يحصلون على المزايا. وعلى الصعيد العالمي، يبدو الشعور بعدم الثقة في الاتفاقيات والمؤسسات العالمية أكثر وضوحاً في عالم التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر - حيث يشهدان التحول نحو المفاوضات والمعاهدات الثنائية والحديث عن اتخاذ إجراءات أحادية. بينما التعاون من أجل تحقيق المكاسب المشتركة هو السبيل المؤكد الوحيد لتجنب مخاطر التصاعد المدمر في التوترات التجارية. ولكن بنفس المنطق، نجد أن العولمة لن تحظى بالتأييد الواسع والمستمر إلا إذا كانت قائمة على أساس من الممارسات التجارية والاستثمارية الحرة والعادلة. وهذا يعني أن نكون على استعداد لتحديث القواعد والمؤسسات على نحو يتناسب مع تزايد تطور وتعقيدات الاقتصاد العالمي. ومع التغيير الذي تحدته التكنولوجيا في المشهد الاقتصادي، ينبغي لكل البلدان العمل على تحسين سياساتها، والعمل معاً لمراعاة حالات فقدان الوظائف الناجمة عن العولمة والتكنولوجيا وعلى مدار العقد الماضي، اتخذ صندوق النقد الدولي خطواتٍ مهمةً لجعل عملية صنع القرارات فيه أكثر تعبيراً عن التغييرات المشاهدة في الاقتصاد العالمي، مع اكتساب الأسواق الصاعدة صوتاً أكبر في هذا الخصوص .

معاودة الثقة بالميتافيرس

وفي الفترة من 1989 إلى 1992، انضم إلى البروفيسور جيفري ساكس الذي كان يعمل في جامعة هارفارد آنذاك ليعملاً كفريق استشاري في الشؤون الاقتصادية لحكومات روسيا وبولندا وسلوفينيا أثناء فترة تحولها إلى الرأسمالية. نعيش حالياً حقبة من الزمن تكتنفها غيوم الشك والتساؤل بشأن النظام العالمي. فقد شهدنا مؤخراً تآكل الثقة في المؤسسات الأساسية للدولة، أي الأحزاب السياسية والحكومات الوطنية والسلطات الإقليمية، وفيما بين شركاء التجارة والاستثمار الدوليين. ونحن غالباً ما نستخدم كلمة الثقة دون أن نلقي لها بالاً. ولكن من خلال العمل الجاد والحريص توصلت دراسة البروفيسور لويجي دجينغاليس وآخرين إلى تعريف الثقة بأنها رأس المال

الاجتماعي، أي إنها تلك المعتقدات والقيم الراسخة والمشاركة التي تساعد مجموعة من البشر على التغلب على مشكلة «السلوك الطفيلي» في سياق سعيها للقيام بأنشطة اجتماعية عالية القيمة. فقد خلصت الدراسة إلى أنه حيثما تنشأ الثقة وتقوم على أساس متبادل أي حيثما تنشأ مشاعر الثقة في السياسات والمؤسسات والأنظمة ستتمكن الاقتصادات من تحقيق مزيد من الإنجازات. ولكن عند نضوب مشاعر الثقة، أي عندما يصبح الاعتقاد السائد لدى الناس أن النظام لا يعبر عن قيمهم، ولا يخضع لسيطرتهم، وأنه لم يعد يعمل لصالحهم، سينخفض مستوى أداء الاقتصادات. وعلى الصعيد العالمي، يبدو الشعور بعدم الثقة في الاتفاقيات والمؤسسات العالمية أكثر وضوحاً في عالم التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر - حيث يشهدان التحول نحو المفاوضات والمعاهدات الثنائية والحديث عن اتخاذ إجراءات أحادية. بينما التعاون من أجل تحقيق المكاسب المشتركة هو السبيل المؤكد الوحيد لتجنب مخاطر التصاعد المدمر في التوترات التجارية. ولكن بنفس المنطق، نجد أن العولمة لن تحظى بالتأييد الواسع والمستمر إلا إذا كانت قائمة على أساس من الممارسات التجارية والاستثمارية الحرة والعدالة. وهذا يعني أن نكون على استعداد لتحديث القواعد والمؤسسات على نحو يتناسب مع تزايد تطور وتعقيدات الاقتصاد العالمي ومع التغيير الذي تحدته التكنولوجيا في المشهد الاقتصادي. وينبغي لكل البلدان العمل على تحسين سياساتها، والعمل معاً لمراعاة حالات فقدان الوظائف الناجمة عن العولمة والتكنولوجيا.

الخاتمة

لا غرابة في تصور تناقض بين عالم معاش وعالم خيالي مفترض؛ لأنَّ عالم الوجود هو عالم واقع يرفض نقضه بعالم آخر يريده المتضررون من العالم الموجود. إنَّ عالماً افتراضياً هو عالم ينقض العالم الموجود لأنه سيرفض كافة مؤسسات عالم اليوم. وإنَّ افتراض عالم غير موجود لا يعارض فرضية أن يكون العالم الافتراضي عالماً أفضل، ولكن هذه الفرضية ستبقى فرضيةً تحتاج إلى من يستطيع أن يجعل عالماً افتراضياً أفضل من عالم صراعات وهو ليس عالماً فاضلاً. إنَّ افتراض وجود إنسانٍ يسخر التكنولوجيا لتحسين أداء العالم الواقعي ممكن عن طريق صناعة منصات لحل مشاكل التعامل اليومي ابتداءً من النهوض في الصباح على يوم جديد يبدأ من تناول الإفطار إلى قيادة السيارة للوصول إلى محل العمل ومواجهة زملاء العمل والتعامل مع الزبائن ومقتضيات العمل اليومية

مروراً بخطوات عملية لمواجهة عالم الميتافيس. ولكن الثقة بهذا العالم وحقيقة ما سيترب عليه وضع مستقبلنا تحت يد عالم افتراضي من شأنه التعامل مع عالم مجهول لا عالم حقيقي. إنَّ هذا العالم الغامض الذي هو من إفرازات العولمة والتكنولوجيا التي يفترض أن تخدم الإنسان المعاصر بوضع الإمكانيات والأسرار العلمية في تحسين أداء إنسان يملك قدرات فنية وتصورية لخدمة جيله وجيل المستقبل. إنها مسألة الثقة بعالم جديد متوقع وليس بعالم خيالي يقتضي تسخير قدرات إنسان اليوم كإنسان متعاون مع أخيه الإنسان بدلاً من صراعات بين الأناسي، لأن معنى الإنسانية هو الأنايس بين الإنسان والإنسان وهل يوجد مانع من تحقيق إنسانية الإنسان.

هوية البحث

اسم الباحث: أ.د. زهير الحسني - استاذ القانون الدولي العام، مجلس الحكماء للحوار و الحوكمة.

عنوان البحث: العالم الافتراضي والثقة به

تأريخ النشر: نيسان - ابريل 2023

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org